المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 12-05-2006
الصفحـات : 13
العـــدد : 13836
المسلسل : 93

الدباغ والزامل والعبّار والبراك محتفى بهم كروّاد في "منتدى الاقتصاد العربي"

السنيورة: العرب بحاجة إلى خلق ١٠٠ مليون فرصة عمل مع حلول سنة ٢٠٢٠

بيروت - مكتب «الرياض» -
مارلين خليفة :
تصوير - شمعون ضاهر

■ سعوديان من الروّاد منحهما «منتدى الاقتصاد العربي» المنعقد على مدى يومين في فندق «الفينيسيا إنتركونتيننتال» بيروت جائزة الريادة في الإنجاز، هما محافظ الهيئة العامة للاستثمار في المملكة عمرو الدباغ، الذي أدخل حيوية ملحوظة الى نشاط الهيئة وأصدر تراخيص إستثمار بما يفوق ٢٠٠ مليار ريال للعام ٢٠٠٥، أي ٣٠ ضعفا ما تمّ إصداره عام ٢٠٠٤، ما أدى الى تصنيف المملكة من منظمة «الأونكتاد» التابعة للأمم المتحدة في المركز الأول من حيث جذب رؤوس الأموال الأجنبية على مستوى العالم العربي، بالإضافة الى ارتقائها وفق مؤشر مؤسسة التمويل الدولية من المرتبة ٦٧ الى المرتبة ٣٨ من حيث سهولة

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 12-05-2006 العـــدد : 13836
الصفحـات : 13 المسلسل : 93

ممارسة أنشطة الأعمال، متفوقة بذلك على جميع الدول العربية وحتى على بعض الدول الأوروبية العريقة في مجال الاستثمار.

أما السعودي الثاني فهو رئيس مجموعة الزامل الدكتور عبد الرحمن الزامل، وهو بحسب المقدّم «صوت القطاع الخاص السعودي والعربي، داع قوي لإعطائه الدور الاساسي في التنمية وداع الى تحرير التجارة وفتح الحدود بين البلدان العربية». علما بأن مجموعة الزامل توفّر فرص عمل لنحو ١٠ آلاف عامل وفني من سعوديين وعرب وعمال من بلدان أخرى.

وكرّم المنتدى أيضا رئيس مجلس الادارة في شركة «عمار» العقارية محمد العبّار والرئيس التنفيذي لمجموعة «ام تي سي» سعد البراك.

وكان رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة افتتح منتدى الاقتصاد العربي في بيروت أمس وهو من تنظيم مصرف لبنان المركزي ومجموعة الاقتصاد والاعمال.

وحضر حفل الافتتاح معالي محافظ الهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية عمرو الدباغ، وسفير خادم الحرمين الشريفين لدى لبنان الدكتور عبد العزيز محيي الدين خوجة ووزراء المال والاقتصاد في عدد من الدول العربية ورؤساء بنوك مركزية عربية ووفود دولية وشخصيات اقتصادية مختلفة.

وأكّد السنيورة أنه «لا بدّ من مكافحة الفساد والهدر والعمل على زيادة الانتاج وتحسين الإنتاجية لتمكين أسواقنا ومنتجاتنا من التنافس»، مشيرا «الى أن اتساع رقعة عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة بات مسألة ضاغطة على دولنا العربية لجهة التأكيد على ضرورة وضع معالجة البطالة في أولوياتها الإصلاحية، والمبادرة الى اعتماد السياسات والإجراءات العملية التي تمكّن القطاع الخاص من خلق فرص عمل تستوعب الزيادة السكانية المطّردة إذ يتوقّع أن تكون نحن العرب بحاجة الى خلق ١٠٠ مليون فرصة عمل جديدة مع حلول العام ٢٠٢٠. فالبطالة خصوصا لدى الشباب المتعلّم، قد تكون لها انعكاسات اجتماعية وسياسية شديدة الأهمية، مع تحوّلها الى عامل مساعد على توسّع التطرّف والتشدد على حساب الاعتدال والانفتاح».

وأضاف السنيورة أنه «يجب أن تعمل هذه الإصلاحات على إلغاء الحدود الاقتصادية بين الدول العربية كافّة وذلك عبر إزالة الحواجز أمام التجارة البينية، وفتح المجال أمام القطاع الخاص ليعمل على إرساء الأسس السليمة للتكامل الاقتصادي العربي وفقا للقدرات التنافسية والميزات التفاضلية لكلّ دولة. إذ ليس من المقبول أنه وحتى الآن لا تتعدى نسبة حجم التجارة البينية بين الدول العربية بما في ذلك تجارة النفط نسبة العشرة بالمئة». وخلص السنيورة الى القول: «إننا واثقون أن ديناميكية القطاع الخاص وفعاليته هي المحرّك الأنسب الموصل الى تحويل الاقتصادات العربية الى اقتصاد عربي قوي قادر على الاستمرار والتفاعل بشكل أنسب مع التكتلات العالمية الكبرى».

وعدّد السنيورة أهداف برنامج الحكومة الاقتصادي وحصرها في محاور خمسة: تحرير وتطوير فاعلية الاقتصاد العام لرفع نسبة النمو، تعزيز المالية العامة، تحسين المناخ الاستثماري العام لإعادة تفعيل دور القطاع الخاص، إيجاد الحلول المناسبة للعجز في قطاع الكهرباء والذي يكلّف خزينة الدولة ما يفوق ٨٠٠ مليون دولار سنويا، ومعالجة عجز الضمان الاجتماعي، تأمين الاستقرار والعدالة الاجتماعية عبر تحسين المؤشرات الإجتماعية».

ثم ألقى حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة كلمة اعتبر فيها ان الاوضاع الاقتصادية في لبنان ما تزال إيجابية.

وتوقع ان تبلغ نسبة النمو للعام الحالي ما بين ٤ و٥ بالمئة والنمو في الكتلة النقدية يفوق حاليا وعلى اساس سنوي الـ ١٠ بالمئة وذوعية هذا النمو في الكتلة النقدية مطمئنة اذ ان الدولرة في الودائع بقيت على معدل ٧٢ بالمئة.

وأوضح ان موجودات مصرف لبنان النقدية تفوق الـ ١٢ مليار دولار امريكي ومخزونه من الذهب يقيم بـ ٦ مليارات دولار وموجوداته المنقولة وغير المنقولة تبلغ ٥، ١ مليار دولار امريكي اي ان مجموع ميزانيته تقارب الـ ٢٠ مليار دولار امريكي. وقال سلامة ان الدين العام في لبنان وقد بلغ ٣٨،٥ مليارات دولار أمريكي بقيمته الاسمية يبدو رقما صعبا. لكن هذا الدين ونظرا لما يحمله يظهر قابلا للمعالجة. فمصرف لبنان والدول المشاركة في إقراض لبنان عند انعقاد مؤتمر باريس ٢ ومؤسسات عامة لبنانية تملك ما يساوي ١٣ مليار دولار أميركي من هذا الدين، مما يجعل الدين الموجود في الأسواق يساوي ٥،٢٥ مليارات دولار أميركي أي زهاء ١١٠ في المئة من الناتج المحلي». وخلص سلامة الى القول: «إن السيطرة على الدين وتقليصه أمر ممكن من خلال الخصخصة وتوسيع حجم الاقتصاد والتحكّم التدريجي بعجز المالية».

رئيس جمعية المصارف فرانسوا باسيل، كشف «أن القطاع المصرفي اللبناني يستمدّ من مواجهة الأزمات المزيد من القوة والخبرة. فقد استعدنا وتخطينا مستوى الودائع الذي كان قائما قبل الأحداث الخطرة التي عصفت بالبلاد، وأصبح إجمالي ودائع المقيمين وغير المقيمين يزيد عن ٦٠ مليار دولار. أمّا حجم موجوداتنا العام الماضي فيقارب ٧٥ مليار دولار مع نهاية الفصل الأول من العام الجاري بما فيها مصارف الأعمال، وتناهز حاليا قروضنا وتسليفاتنا ٣٧ مليار دولار تتوزّع تقريبا مناصفة بين القطاعين العام والخاص».

أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية عبد الرحمن العطية قال: تشهد دول مجلس التعاون اليوم فترة ازدهار اقتصادي لم يسبق له مثيل منذ عقدين، حيث أدى ارتفاع إيرادات النفط في السنوات القليلة الماضية الى مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس الى ما يقارب ٥٠٠ مليار دولار)... (يكمن التحدي اليوم في الإفادة من الموارد المتاحة في تطوير المشاريع البنية التحتية الى المستوى المطلوب، وتنويع مصادر الدخل، وتحرير الاقتصاد، وتحسين البيئة الاستثمارية، إضافة الى تمكين المواطنين من المشاركة في الحياة السياسية وتنمية قدراتهم الفنية والإقتصادية». وقال « العطية : إن دول مجلس التعاون الخليجي أصبحت جاذبة للاستثمار بشكل ملحوظ حيث جاءت في المراكز الأولى في مؤشر التنافسية الذي أصدره المنتدى الإقتصادي الدولي في العام الماضي». وقال إن «تحسين قدرة الدول العربية على جذب الإستثمار يتطلب تبني برامج للإصلاحات الإقتصادية وما يرتبط بذلك من تشريعات». وقال العطية: «إنني على يقين بأن الإصلاحات الديموقراطية، والمشاركة السياسية، وتعزيز مبدأ سيادة القانون، والمساواة أمام القانون في الواجبات والحقوق، وتعزيز دور المرأة في التنمية، تشكّل روافد لا غنى عنها للإصلاحات الاقتصادية ودعائم لاستمرارها».

وتحدّث في حفل الافتتاح مدير عام مجموعة الاقتصاد والأعمال الأستاذ رؤوف أبو زكي، ونائب رئيس مؤسسة التمويل الدولية فريدة كامياتا، علما بأن المؤسسة التابعة للبنك الدولي متخصصة بالتمويل للقطاع الخاص هي من الهيئات الدولية الأساسية المتعاونة في تنظيم المنتدى وهي تحتفل في إطاره بمرور ٥٠ عاما على تأسيسها.

تمّ افتتح المشاركون المعرض المرافق للمنتدى وكانت مشاركة سعودية رئيسية لشركة الحنو القابضة،الحائزة على جائزة أفضل مطور عقاري لعام ٢٠٠٦ ضمن جوائز «أريبيان بزنس»، وتقوم الشركة بالتعريف بمشروعها العمراني «جزر النجوم»، الذي يقام على الواجهة البحرية لمنطقة الحمرية في الشارقة على مساحة تقدر بـ ٦٠ مليون قدم مربعاً، باستثمارات تزيد على ١٨ مليار درهم. وتعرض الشركة مشروعها الثاني «مدينة الإمارات الصناعية» كواحد من أهم المشاريع المعتزم بالمجمعات الصناعية في دولة الإمارات. حيث يقام هذا المشروع الذي انتهت مرحلتيه الأولى والثانية مطلع هذا الشهر، على مساحة تصل إلى ٨ ملايين متر مربع، تتوزع على ثمانية قطاعات رئيسية، تم تطويرها بتكلفة استثمارية إجمالية تبلغ ثلاثة مليارات درهم. وتقام على أرض هذا المشروع «مدينة المستودعات» بمساحة مليوني متر مربع، وبتكلفة تقدر بـ ٨٠٠ مليون درهم، وهي تعتبر من المشاريع العمرانية الصناعية البارزة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وأكد عبدالله بن فهيد الشكرة، رئيس مجلس إدارة شركة الحنو القابضة، لـ«الرياض» على أهمية هذه المشاركة، حيث يشكل منتدى الاقتصاد العربي فرصة نادرة للحديث عن مستجدات الاقتصادات العربية، والفرص والاستثمارية الجديدة، وتبادل الآراء فيما بين الاقتصاديين والسياسيين ورجال الأعمال العرب بشأن عدة قضايا اقتصادية راهنة ملحة».